

سوريا اليوم

متابعات إخبارية يومية تعنى بالشأن السوري
نصدر عن المركز السوري للإعلام والاتصال

بصحة عن إتحاد! إسماعيل! إسماعيل! إسماعيل!

العدد (138) - السبت 19 أيار (مايو) 2012

رقم
الصفحة

عناوين الشرة

أخبار المجلس الوطني السوري

3	1	المجلس الوطني: النظام السوري يستخدم لبنان ليحصل على عملات صعبة ويغسل أمواله
3	2	المجلس الوطني يعلن تضامنه محمد الحريري ويناشد وقف حكم الاعدام بحقه
5	3	الوطني السوري" أدان تفجير دير الزور: جزء من خطة النظام لإشاعة الفوضى
5	4	المجلس الوطني : في الثورة السورية خصيمين لا ثالث لهما .. الشعب والنظام الأسد
6	5	صبرا: الأمم المتحدة تعرف أن النظام السوري على علاقة بالمجموعات الإرهابية
6	6	المجلس الوطني السوري يُدين محاولات النظام التدخل في شؤون لبنان والبحرين

عناوين الأخبار

8	7	36 شهيدا بسوريا وانفجارات تهز دمشق
9	8	مظاهرات حلب تشد أزر المعارضة السورية
11	9	دير الزور.. مدينة يخشاها نظام بشار بسبب موقعها الحدودي وطبيعتها العشائرية

13	أوباما للثماني: لا بد من رحيل بشار	10
14	الشفقة لـ «الراي»: لا وجود لـ «الإخوان» في لبنان وما قاله الجعفري... كذب	11
16	رابطة الكتاب والصحفيين الكرد تناشد وقف تنفيذ حكم الاعدام بحق باشط سياسي	12
16	ردود على رسالة الجعفري إلى أنان: مقدمة لنقل التوتر السوري إلى لبنان	13
19	لقاء بين بان كي مون وفابوس يتركز على الوضع في سوريا	14
19	الحكومة الكندية تفرض عقوبات جديدة على نظام بشار	15
20	مقتل سوري بالرصاص خلال محاولته العبور من لبنان إلى سوريا	16
20	ديلي تليجراف: الأمم المتحدة تدعم بشار بإلقاء مسؤولية تفجيرات سوريا على القاعدة	17
21	طهران تساعد سوريا على تخطي العقوبات	18
22	روسيا: لا اتفاق حول سوريا خلال قمة مجموعة الثماني.. وموقفنا لم يتغير	19

"المجلس الوطني": النظام السوري يستخدم لبنان ليحصل على عملات صعبة ويغسل أمواله

أ ف ب (19.5.2012)

دعا "المجلس الوطني السوري" السلطات اللبنانية إلى الالتزام بالعقوبات العربية والدولية المفروضة على النظام السوري، وأكد أنّ "النظام السوري يقوم، إثر العقوبات الدولية المفروضة، عليه باستخدام لبنان وبعض مؤسساته المالية والمصرفية وسيلة للحصول على العملات الصعبة والقيام بعمليات غسيل أموال لثروات عدد من رموز النظام وتهريبها إلى الخارج تحت مسميات متعددة بغية الالتفاف على القيود التي فرضها المجتمع الدولي".

وجاء في بيان صادر عن "المجلس الوطني" أنّ "عمليات الاحتيايل المالي والمصرفي التي يقوم بها النظام السوري بالتعاون مع بعض حلفائه في لبنان باتت معروفة، وهي تشكل امتداداً لمحاولات سابقة للافلات من العقوبات المشددة التي فرضتها غالبية دول العالم ومنعت من خلالها النظام من الحصول على الإمدادات الكافية للاستمرار في عمليات قتل المدنيين السوريين والمتظاهرين السلميين".

وطالب "المجلس الوطني السوري" حكومة لبنان "بالالتزام بالعقوبات التي دعت إليها "جامعة الدول العربية" و"منظمة التعاون الإسلامي" والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعدم السماح بعمليات غسيل أموال وتحويلات غير شرعية يقوم بها النظام ومسؤولوه عبر مصارف ومؤسسات مالية لبنانية".

وكانت الولايات المتحدة دعت في العاشر من ايار الحالي المصارف اللبنانية الى توخي الحذر الفائق حيال الاعمال المالية مع سوريا لمنع النظام السوري من اخفاء الاموال في الخارج. وقال نائب وزير الخزانة لشؤون مكافحة الإرهاب ديفيد كوهين "نريد ان نتأكد قدر الامكان من ان النظام وداعميه وحلفاءه الذين قد يحاولون اخفاء اموالهم لن يتمكنوا من ذلك"، مضيفاً: "اننا نعمل على الاخص مع القطاع المصرفي اللبناني المرتبط بشكل وثيق بالنظام المصرفي السوري"، مؤكداً أنّ "أحد الامور التي نحرص عليها هو ابداءهم تيقظاً فائقاً في مراقبة العمليات المالية مع سوريا". وكان هذا المسؤول الأميركي زار لبنان في العشرين من اذار الماضي والتقى عددا من المسؤولين اللبنانيين وناقش معهم في مدى التزام لبنان بالعقوبات المالية المفروضة من واشنطن ودول اخرى على سوريا.

المجلس الوطني يدين تضامهم مع الحزبي ويشارد وقف حكم الاعداء بجه

بيان (19.5.2012)

نعلم نحن اعضاء المكتب الاعلامي للمجلس الوطني السوري تضامنا الكامل مع زميلنا محمد عبد المولى الحريري الذي أصدر القضاء العسكري السوري حائما بالإعدام بحقه بعد تجريمه بجناية الخيانة العظمى والتعامل مع جهات أجنبية وتم نقله إلى سجن صيدنايا العسكري تمهيدا لتنفيذ حكم الإعدام .

الناشط محمد عبدالمولى الحريري من الناشطين الإعلاميين (ما يعرف بمواطن صحفي وهو الصحفي الذي يضطر الى التغطية الإعلامية في حال غياب الإعلام المهني وفرض الإعلام المفبرك كبديل عنه)، كان قد إعتقل من قبل قوات الأمن السورية بتاريخ 16 / 4 / 2012 فور إنتهائه من تقديم مداخلة تلفزيونية مع قناة الجزيرة الإخبارية تحدث من خلالها عن الوضع المتأزم إنسانيا وأمنيا في محافظة درعا ، وقد تعرض منذ لحظات اعتقاله الأولى إلى تعذيب همجي أدى إلى كسر ظهره في اليوم الأول لاعتقاله، وبالرغم من ذلك تابعت أجهزة الأمن التحقيق معه وهو بحالة شلل نصفي وكان ينقل إلى غرفة التحقيق محمولا بواسطة بطانية عسكرية وخلال فترة التحقيق والاحتجاز ، وكما هو معلوم في حالات الاعتقالات التي تجري في سوريا فقد منعت عن الحريري أية مساعدة طبية ضرورية له ولحياته.

يذكر أن الناشط محمد عبدالمولى الحريري من مواليد 1975 قرية الصورة - محافظة درعا ، يحمل شهادة في الهندسة من جامعة دمشق وكان أحد أهم الناشطين الميدانيين في محافظة درعا عبر تنظيمه للمظاهرات السلمية ومشاركته بتقنيات البث المباشر وتصوير المظاهرات ورفعها على شبكات التواصل الإجتماعي كما أنه كان على تواصل دائم بإسمه الحقيقي مع الوسائل الإعلامية والقنوات الفضائية ، ونود أن نشير هنا إلى ان عددا كبيرا من اعلاميي ومفبركي حقائق النظام السوري يظهرون ويدلون بتصريحات على القنوات نفسها ولا تتم توجيه اي تهمة لهم بالتعامل مع جهات أجنبية او الخيانة العظمى..

المكتب الإعلامي للمجلس الوطني السوري يناشد كل نقابات وصحفيي العالم والمؤسسات الإنسانية بالتدخل العاجل عبر كل القنوات المتاحة و المناشدة لوقف قرار الإعدام الجائر والذي يجري حكما لتغطية ما تعرض له الإعلامي من تعذيب وحشي لا يرتبط برابط مع قيم الإنسان.. علما بأن اي اعتراف ادلى به الحريري فقد اجبر عليه تحت آلام تعذيب لا يحتمل ولا يُطاق، وبالتالي فإن محاكمته من قبل نظام أممي استبدادي فاشي تعتبر محاكمة باطلة ولا تستند إلى حجة سوى حجة التعذيب والإهانة التي يتعرض لها كل يوم اعدادا كبيرة من ناشطينا وإعلامينا.

ونود أن نطالب كإعلاميين قوات المراقبين بالتدخل الفوري والمطالبة بالكشف عن حالة محمد عبد المولى الحريري وزيارته في معتقله والإطلاع على حالته، وتقديم تقرير لما يتعرض له.

أخيرا.. يتوجه المكتب الإعلامي إلى كل جهة إعلامية تعرف ان الأمانة الإعلامية هي أولى بنود العمل الإعلامي ان تتدخل فوراً بتسليط الضوء على ما جاء في بياننا.. آملين اطلاق حملة اعلامية ضخمة لأجل محمد عبد المولى الحريري ولأجل كل معتقل رأي او إعلام في سجون ومعتقلات النظام السوري.

عاشت سوريا حرة بشعب عظيم وحر..

المكتب الاعلامي / المجلس الوطني السوري

"الوطني السوري" أدان تفجير دير الزور: جزء من خطة النظام لإشاعة الفوضى

بيان (19.5.2012)

أعرب "المجلس الوطني السوري" عن "إدانتة البالغة لعمليات التفجير الإجرامية التي أدت إلى مقتل مدنيين في عدد من المدن السورية وآخرها اليوم في مدينة دير الزور"، محملاً "النظام السوري المسؤولية الكاملة عنها"، ورأى في بيان على صفحته على موقع "فيسبوك" للتواصل الاجتماعي أن "عمليات التفجير المتكررة جزء من خطة النظام لإشاعة حالة من الفوضى والاضطراب عقب إخفاقه في قمع ثورة الشعب السوري، ومحاولة للإنتقام من السوريين الذي لم تخفهم محاولاته القمعية وعمليات الإعتقال والتعذيب والتصفية والإبادة".

وإذ أكد "عدم صلة أي طرف من أطراف المعارضة السورية بتلك المحاولات"، دعا المجلس الوطني إلى "تشكيل فريق تحقيق دولي مستقل لتحديد مسؤولية تلك التفجيرات وصلة النظام بها"، كما دعا مسؤولي الأمم المتحدة إلى "تجنب إطلاق التصريحات الاستباقية التي يستفيد منها النظام ويحاول تبرئة نفسه من أي مسؤولية، خاصة أن النظام السوري سبق أن شكل جهازاً أمنياً خاصاً يشرف عليه مسؤولون كبار لإدارة العمليات الأمنية على الأرض بما فيها عمليات السيارات المفخخة".

المجلس الوطني : في الثورة السوري خصرهم يني لا يثلث لهم .. الشعب والنظام الأسد

بيان (19.5.2012)

نحن في المجلس الوطني نقبل، نرضى، نتحمل كل إنتقاد أو طعن من ثواقل الكلمات والالفاظ ، نتفهم كل مايدر من الثوار من توجيه أو إمتعاض ، لأن الشارع والثوار هم المرجعية .

لكننا لن نسمح بأي حال أن يطعن أو يتهم الجيش الحر أو تنسج بوادر النمايم الاتهامية للمقاومة الثورية المباركة ، لن نسمح أن يبدأ زرع لنظريات هدفها الأحد هو نزع شرعية المقاومة ضد النظام الأسدي بالترويج لاياد ثالثة أو رابعة ، ليس في ساحة الثورة في سورية إلا خصمين لاثالث لهما : الشعب والنظام الأسدي.

ناصية الثورة والثوار والمقاومين هي أقدس ماعلى تراب سورية ،فهم درينا ، هم الضياء ،ونعمة السماء .

نود أن تعرف كل وسائل الإعلام العالمية الموقف الرسمي الذي يأتي رداً على النظريات التي راجت خلال الأيام الماضية عن تواجد منظمات ارهابية في سورية ، نظريات من شأنها أن تحول القاتل بشار إلى ضحية والمقاومين والجيش الحر إلى ارهابيين ، فعلينا أن نتجاوز خلافاتنا في لحظات حرجة كهذه ونتفرغ لدرء كل من تسول له نفسه تحويل شرعية المقاومة الثورية السورية والجيش السوري الحر إلى وصف يزيع الإهتمام عن الثورة وهذا ما...يعمل من أجله النظام وحلفائه .

وعليه فنحن نهب بكل سوري وسورية نائرة أن يترجم البيانات الرسمية التي تشجب هاته النظريات المغرضة التي تهدف في نهاية المطاف إلى نزع الشرعية عن الثورة والتركيز على تواجد المنظمات الإرهابية في سورية نهب بكم ترجمة البيانات وإرسالها إلى وسائل الإعلام من صحافة مكتوبة أو مرئية وغيرها في كل بلد تقيمون فيها حتى نساهم جميعاً كجيش إعلامي واحد مع الثورة، مع الجيش الحر، مع المقاومين الثوار

صبرا: الأمم المتحدة تعرف أن النظام السوري على علاقة بالمجموعات الإرهابية

العربية (19.5.2012)

أكد عضو الأمانة العامة في المجلس الوطني السوري جورج صبرا أن "الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يعرفان أن النظام (السوري) على علاقة مع المجموعات الإرهابية في العراق وفي غيره". وفي حديث لقناة "العربية"، ردّ صبرا على سؤال بالقول إن "التواصل مع (رئيس بعثة المراقبين إلى سوريا الجنرال روبرت) مود يتم عبر لجان التنسيق المحلية واللجان العامة للثورة التي تنقل مطالب الشعب السوري إلى المراقبين".

المجلس الوطني السوري يُدين محاولات النظام التدخل في شؤون لبنان والبحرين

مرکز الاعلام (19.5.2012)

يُدين المجلس الوطني السوري محاولات النظام تصدير الفوضى والعنف إلى عدد من الدول العربية التي تدعم ثورة الشعب السوري وخاصة لبنان والبحرين.

لقد دأب النظام في الآونة الأخيرة على تنفيذ تهديدات رئيسه بشار أسد بنقل "الفوضى" إلى الدول التي اتهمها بدعم حراك السوريين من أجل الحرية والكرامة، وعمل على تدريب وإرسال مجموعات أمنية لإثارة عمليات تخريب واعتداء في البحرين حيث اعتُقل خمسة من أفراد مجموعة درّبتها استخبارات نظام بشار، وفي مدينة طرابلس شمال لبنان، حيث يسعى النظام إلى إثارة اقتتال داخلي، مما يُمهّد لتدخله عسكرياً.

إن المجلس الوطني السوري، الذي سبق أن حذر كافة الدول من خطر نظام بشار على الأمن الإقليمي والدولي لما يحفل به سجله من عمليات تخريب وقتل واغتيال، يدعو مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية للتحرك العاجل لمنع النظام من تنفيذ مخططة لتصدير الفوضى إلى دول الجوار وخاصة لبنان حيث يسعى من خلال خلفائه لجعله رهينة يساوم عليها المجتمع الدولي للتخلص من الغزلة والعقوبات التي يعاني منها.

إن تصريحات بشار أسد للتلغزة الفرنسية والروسية على نحو متزامن، والإعلان عن تصدير الفوضى إلى الدول الي تُساند الشعب السوري، تُشكّل مؤشراً واضحاً على وقوف النظام وراء عمليات العنف التي طالت المدنيين السوريين واللبنانيين وأشقائهم في البحرين ودول الخليج، وتُعطي دلالة واضحة على سلوك النظام الدموي والأمني بالتعاون مع حلفائه الإقليميين. إن المجلس الوطني السوري إذ يُجيب الأشقاء في لبنان والبحرين لوقوفهم إلى جانب الشعب السوري، يُؤكد إدانته الكاملة لسلوكيات النظام التي تُمثل وجهاً آخر لسياسات الموت والقتل التي يقوم بها لوأد ثورة السوريين، ويدعو العالم للاستمرار في دعم الثورة السورية إلى أن تُحقق أهدافها في الحرية والكرامة والديمقراطية.

المجلس الوطني السوري

36 شهيدا بسوريا وانفجارات تهز دمشق

وكالات (19.5.2012)

أفادت الهيئة العامة للثورة السورية بأن إطلاق نار كثيفا ودوي انفجارات سمعا الليلة في أحياء عديدة من العاصمة السورية، بينها المزة وكفرسوسة والميدان وشارع بغداد وكذلك في ريفها. يأتي ذلك بعد يوم دام استشهاد فيه 36 شخصا برصاص الأمن وتفجيرات.

فقد تحدث الناشطون عن اشتباكات عنيفة جرت فجر اليوم بين الجيش الحر والجيش النظامي في منطقة جسر اللبوان قرب منطقة كفرسوسة، وأكدوا أن قوات النظام أقامت حواجز عسكرية أمنية في مناطق مهمة من العاصمة.

وقال الناطق باسم لجان التنسيق المحلية في دمشق وريفها مراد الشامي إن الوضع الأمني في العاصمة السورية متوتر جدا، وقال إن انفجارات تسمع في حيي أبو رمانة والمالكي، ووصف الانفجارات بأنها عنيفة وغير مسبوق. مضيفا - في حديث للجزيرة من دمشق- أن انفجارات تأتي من مناطق قريبة من القصر الرئاسي. وقال إن مناطق في ريف دمشق تخضع لقصف عنيف من قبل الجيش النظامي.

وقال ناشطون إن قوات الأمن والجيش أغلقت الطريق المؤدي إلى مستشفى الشامي، فيما تحدثت أنباء عن إقلاع طائرة حربية من مطار المزة العسكري. من جهتها قالت الهيئة العامة للثورة إن جرحى سقطوا في قصف للجيش على دوما بريف دمشق.

وكانت الهيئة العامة للثورة السورية قد ذكرت أن 27 شخصا استشهدوا السبت برصاص الأمن معظمهم في حلب وريف دمشق، بينما قال التلفزيون السوري إن تسعة أشخاص قتلوا وجرح مائة آخرون في تفجير بسيارة مفخخة في مدينة دير الزور.

وأفادت الهيئة بأن شهداء السبت هم سبعة في حلب بينهم طفلان وسيدة مع جنينها، وسبعة في دمشق وريفها بينهم طفل ومجنون، وأربعة في إدلب، وأربعة في حمص، وثلاثة في حماة، وواحد بدير الزور، وطفلة في درعا.

وأفاد ناشطون بسقوط جرحى نتيجة قصف عشوائي على بلدة سرمدا في إدلب واحتراق منزلين هناك، كما أفاد الناشطون بسقوط جرحى جراء اقتحام الدبابات لمدينة الصنمين بدرعا، وإطلاق نار كثيف على المنازل بعد خروج مظاهرة مسائية تطالب بإسقاط النظام.

وفي حمص يتواصل قصف عنيف بالصواريخ وقذائف الهاون على مدينة الرستن من قبل الجيش النظامي. أما في حلب فقد قام عناصر الأمن بإطلاق النار لتفريق مظاهرة مسائية خرجت في منطقة الباب.

وكان التلفزيون السوري قال إن "سيارة مفخخة" انفجرت في مدينة دير الزور، مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص وإصابة نحو مائة بينهم حراس لمنشآت وصفها بأنها عسكرية، مشيرا إلى أن مقر سكنية تعرضت لأضرار.

ووفق رواية ناشطي الثورة، فقد انفجرت السيّارة قرب فرعي المخابرات العسكرية والجوّة في حي غازي عيّاش. وقد أعرب المجلس الوطني السوري المعارض عن إدانته لتفجير دير الزور وغيره من التفجيرات، وحمل النظام السوري مسؤوليتها. وبدوره نفى قائد المجلس العسكري في دير الزور المقدم مهند الطلاع ضلوع المجلس في التفجير، واتهم -في تسجيل مصور- من وصفهم بعصابات بشار بالقيام بمثل هذه الأعمال لإثبات مزاعم النظام بوجود "عصابات إرهابية".

في هذه الأثناء، أكد هيرفيه لادسوس معاون الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام إتمام عملية نشر المراقبين العسكريين والعناصر المدنية التابعة لهم في سوريا، مشيراً إلى أن عملية انتشار فرق المراقبين الدوليين في سوريا تعد الأسرع في تاريخ عمل بعثات الأمم المتحدة.

وقال لادسوس - في مؤتمر صحفي عقد السبت بدمشق- "اطلعت اليوم على آلية عمل البعثة بكافة أشكالها، والتقيت بشكل خاص المراقبين الذين يخضعون لتدريبات قبل نشرهم على الأرض، وسأبدأ اتصالاتي مع الحكومة السورية".

وأضاف أنه التقى عدداً من أعضاء وفد المراقبين، حيث ذكرهم بأهمية المهمة وهدفها الأساسي في المساعدة على حماية حياة الأشخاص، عبر تأكيد وقف العنف والمساعدة في خلق ظروف مختلفة من الممكن أن تفيد في بدء عملية سياسية، من خلال خطة مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا كوفي أنان.

ومن جهته، قال المسؤول الإعلامي لبعثة المراقبين الدوليين في سوريا حسن سقلاوي - في تصريح للصحفيين- "إن عدد المراقبين وصل إلى 276 مراقباً من 38 دولة".

وأشار سقلاوي إلى انتشار المراقبين في محافظات ريف دمشق وحمص وحماة وإدلب ودير الزور ودرعا. وأوضح أن عدد الموظفين الدوليين في البعثة وصل إلى 61 موظفاً من 54 دولة.

ويشهد وقف إطلاق النار -الذي بدأ تطبيقه يوم 12 أبريل/نيسان الماضي في سوريا بموجب خطة موفد الجامعة العربية والأمم المتحدة كوفي أنان- خروقات يومية سببت حتى الآن مقتل ما يزيد على تسعمائة شخص منذ تطبيقه.

مظاهرات حلب تشد أزر المعارضة السورية

الشرق الأوسط (19.5.2012)

تدفق أكثر من 10.000 متظاهر إلى شوارع حلب، مركز النشاط التجاري في سوريا، يوم أول من أمس، الجمعة، في إشارة إلى أن المدينة التي ظلت محتفظة بحدوثها النسبي، مع اجتياح انتفاضة شعبية أنحاء سوريا كافة، قد تحولت إلى بؤرة مظاهرات

حماسية. كانت الجامعة الكبرى في المدينة الواقعة شمال سوريا مركز مظاهرة مماثلة نظمت يوم الخميس، عندما حيت جموع الطلاب فريقا من مراقبي الأمم المتحدة، بالرقص أعلى سيارات الزائرين والتلويح بشعار حركة المظاهرات من أسطح المنازل. وفي يوم الجمعة، كانت 3 مساجد رئيسية مركزا للتظاهر، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان الكائن في بريطانيا، حيث خرجت منها جموع غفيرة من البشر منها عقب صلاة الجمعة مطالبة بسقوط الرئيس بشار أسد.

وجاء رد قوات الأمن على الزيادة الواضحة في الدعم المقدم لحركة الاحتجاجات السلمية ممثلا في إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع ووابل من الرصاص الحي، غير أن ذلك لم يسفر عن سقوط أي قتلى. ومع ذلك، ذكر نشطاء أن 9 أفراد قضوا في خضم أحداث العنف الحالية في مناطق أخرى من الدولة.

قوبلت اللقطات الحية التي تم بثها على شبكة الإنترنت، والتي تظهر جموع المتظاهرين في شوارع حلب، بفرحة غامرة من مقابل نشطاء المعارضة، الذين قد كانت قد ثبتت عزائمهم بشكل حاد بفعل القوة الغاشمة لقوات الأمن السورية وفشل خطة السلام المدعومة من قبل الأمم المتحدة في إيجاد حل للأزمة القائمة منذ 15 شهرا. «لقد ظلت المعارضة لفترة طويلة في انتظار اندلاع تلك الاحتجاجات في حلب»، هذا ما قالته راندا سليم، الباحثة في «مؤسسة أميركا الجديدة». وأضافت: «لقد أتت في لحظة كان قد تحول الزخم فيها باتجاه النظام».

وتعتبر حلب مركز النشاط التجاري والطبقات الوسطى، التي يقول بعض المحللين إنها كانت بمثابة قاعدة دعم رئيسية للأسد، لأنها أفادت من الإصلاحات الاقتصادية التي تم تبنيها في السنوات الأخيرة. وهذا يحدث تحولا جليا رمزيا في الاتجاه السائد هناك، بحسب سليم، التي أضافت أن جماعات المعارضة تنسق خططاً لتنظيم مظاهرات ضخمة لبعض الوقت وأن زيارة مراقبي الأمم المتحدة وفرت اللحظة المناسبة.

قالت سليم: «ظنت المعارضة ومجتمع الأعمال والتجارة أنه ما دامت حلب لا تحرك ساكنا، فلا يزال لدى بشار أمل في إنقاذ نظامه». وأضافت: «لكن الآن، هناك احتجاجات في دمشق وحلب، وسوف يقنع هذا الشعب بأن ثمة طريقا أحادي الاتجاه للتخلص من بشار». وعلى الرغم من ذلك، فقد حذرت سليم من أن مثل ذلك الطريق قد يستغرق اجتيازه أعواما.

بينما قال فواز جرجس، خبير في شؤون الشرق الأوسط بمدرسة لندن للاقتصاد، إن المظاهرات لم تغير حقيقة أن السلطات والمعارضة قد وصلت إلى طريق مسدود واضح، من خلال عجز كل منهما عن الفوز بمعركة تبدو على نحو متزايد أشبه بحرب أهلية.

وقد أعلن نشطاء عن سقوط عشرات الوفيات جراء قصف مدينة الرستن الواقعة وسط سوريا بالمدفعية الثقيلة على مدار أيام، حيث قتلت قوات المعارضة المسلحة أكثر من 20 ضابطاً في وقت سابق من هذا الأسبوع. ولم يتم التحقق من صحة تلك الأخبار وغيرها من الأخبار الأخرى بشكل مستقل، بسبب معوقات تغطية الأحداث في سوريا.

وقال جرجس: «المعارضة أكثر انقساماً مما نعتقد، وجهاز الأمن متماسك، وما زال النظام يؤيد فكرة أن هذا موقف أمني». وفي مقابلة مع التلفزيون الروسي هذا الأسبوع، قال بشار إن حالة الاحتياج ناتجة عن أعمال إرهابية، وأنه لا توجد معارضة داخلية حقيقية.

وأشار الرئيس النرويجي لبعثة الأمم المتحدة غير المسلحة التي تضم 260 عضواً، أول من أمس، الجمعة، في العاصمة، دمشق، إلى أنه لن يضع حداً لحالة الاحتياج التي تحتاج البلاد إلا حل سياسي.

وقال اللواء روبرت مود في مؤتمر صحافي: «لا يمكن لأي عدد من المراقبين أن يضع نهاية للعنف، ما لم يكن هناك التزام صادق بتهيئة فرصة للحوار من جانب كل الأطراف الفاعلة الداخلية والخارجية». وحث كلا الطرفين على إظهار «شجاعة أدبية» والمشاركة في الحوار، مستشهداً بمثال رئيس جنوب أفريقيا الأسبق نيلسون مانديلا.

دير الزور.. مدينة يخشاها نظام بشار بسبب موقعها الحدودي وطبيعتها العشائرية

الشرق الأوسط (19.5.2012)

حملت المعارضة السورية أمس النظام، مسؤولية التفجير الذي وقع يوم أمس في حي مساكن غازي عياش داخل مدينة دير الزور، مؤكدين أن «نظام بشار بدأ يفقد السيطرة على المدينة ذات الطبيعة العشائرية والواقعة على حدود العراق، ويبدو عاجزاً عن إيقاف المظاهرات فيها رغم انتشار قواته في معظم الأحياء الرئيسية». ويعتبر الناشطون أن «هذا الأمر هو الذي دفع نظام بشار أسد إلى اعتماد استراتيجية التفجيرات كما فعل في مدينتي دمشق وحلب خلال وقت سابق».

ويرى

إيقاف الثورة في دير الزور، فالأهالي ما زالوا مصرّين على النزول في مظاهرات معارضة بشكل دائم، رغم اقتحام المدينة مرات عديدة وتنفيذ حملات اعتقالات طالت خيرة الشباب فيها»، مؤكداً أن «النظام نفذ تفجير أمس كي يتهم المدينة بالإرهاب ويبرر حملات القمع التي سيجريها لاحقاً لقمع الثورة». ويضيف «النظام يفقد سيطرته على المدينة، هو يعلم أن انتشاره الأمني لا يعني شيئاً، الأهالي يستطيعون قلب الموازين لمصلحتهم في وقت قصير».

ويلفت محمد، أحد أعضاء تنسيقيات دير الزور للثورة السورية إلى أن «الجيش السوري الموالي للنظام نفذ أكثر من هجوم على المدينة لكنه لم يدخل في صراع فعلي مع أهلها». ويضيف «لم يكن هنالك قرار بالمواجهة من قبل العشائر التي تشكل البنية الأساسية للسكان في المدينة».

ويصل عدد سكان دير الزور نحو 1.5 مليون نسمة، يشكلون 8 في المائة من سكان البلاد، معظمهم من العرب مع وجود أكراد وأرمن، ولقسم كبير من العرب خلفيات عشائرية لا سيما قبيلتي البقارة والعقيدات.

ويشير الناشط المعارض إلى أن «اتخاذ قرار من قبل العشائر بخوض نزاع عسكري ضد نظام بشار سيؤدي بالضرورة إلى هزيمة النظام لأن المنطقة مفتوحة حدوديا مع العراق مما يسمح بتدفق الأسلحة بشكل كبير إضافة إلى أن معظم مناطق دير الزور مسلحة بحكم طابعها الريفي والعشائري».

وعن شيوخ القبائل الذين يؤكد النظام عبر إعلامه أنهم يؤيدونه، يقول الناشط «هم يؤيدونه حتى الآن لكن ما إن تقع مجزرة في المدينة سيضطرون إلى اتخاذ موقف آخر فهم لا يستطيعون تجاوز الدم؛ ثمة أعراف في المدينة لا يفهمها النظام السوري». ويقول أحد المعارضين، وهو يتحدر من مدينة دير الزور، «إن الفرقة الأولى التابعة للجيش السوري النظامي تركزت في أحد المعسكرات بالمدينة»، مضيفا أن «ثلاث كتائب مشاة وكتيبة دبابات موجودة حاليا على مداخل دير الزور».

وأشار المصدر إلى أن «النظام السوري يخشى من إدخال الجيش ليقمع الشعب في دير الزور كما فعل في درعا وسواها من المحافظات، لأن دخول الجيش قد يعني حدوث انشقاق كبير في صفوفه لأن معظم أفرادهم من المناطق الشرقية، إضافة إلى الطبيعة العشائرية للمحافظة التي لن تسكت على مجازر دون رد» مؤكدا أن «هذه العشائر مسلحة تسليحا شديدا بحكم الحدود مع العراق ولا أعتقد أن النظام عندها يصبح قادرا على احتواء الثورة إذا قام بعملية عسكرية ضخمة ضد المدينة»، ويستنتج المصدر من كل ذلك أن «سبب التفجير الذي حصل أمس في دير الزور عجز النظام أمام الثورة التي تتسع في المدينة».

يشار إلى أن أعدادا كبيرة من العسكريين الذين انشقوا عن الجيش النظامي والتحقوا بالجيش السوري الحر تعود أصولهم إلى دير الزور.

وقد كانت المدينة التي تعد من أكبر المدن في الجهة الشرقية للبلاد، قد شكلت مع محافظة حماه خلال الشهور الأولى من الانتفاضة السورية خزاناً بشريا من المتظاهرين المعارضين لنظام الرئيس بشار الأسد، حيث نزل مئات الآلاف من سكانها مطالبين النظام الحالي بالرحيل، مما دفع النظام السوري إلى تنفيذ اقتحام موضعي ضد المدينة إذ قامت دبابات الجيش النظامي ومدرعاته الحربية بالهجوم على دير الزور في السابع من أغسطس (آب) الماضي وقامت بقصف أحيائها بالقذائف والمدفعية

والرشاشات الثقيلة. ووفقا للناشطين فإن «هذا الاقتحام الذي تبعه اقتحامات أخرى ساهم في تقليص حجم المظاهرات داخل المدينة، لكنه لم يستطع إخمادها بشكل كلي». يذكر أن سيارة مفخخة انفجرت صباح أمس في حي مساكن غازي عياش اتهم التلفزيون الرسمي السوري إرهابيين بالوقوف وراءها. فيما أكد ناشطون معارضون أن المنطقة، مكان الانفجار والتي يقع فيها مقر الأمن العسكري محصنة أمنيا ولا يستطيع أحد الدخول إليها، متهمين نظام الرئيس بشار أسد بالوقوف وراء جميع التفجيرات التي تحصل في البلاد.

أوباما للثماني: لا بد من رحيل بشار

وكالات (19.5.2012)

أبلغ الرئيس الأميركي باراك أوباما زعماء مجموعة الثماني المجتمعين في كامب ديفد بالولايات المتحدة بضرورة رحيل الرئيس السوري بشار أسد عن السلطة، مشيرا إلى ما وقع في اليمن كأمودج يمكن تطبيقه في سوريا. ومن ناحيتها اعتبرت دمشق أن العقوبات المفروضة عليها "إرهاب اقتصادي".

وبحسب المسؤول في مجلس الأمن القومي الأميركي بن رودس، فإن "انشغال" الجميع بتسهيل عمل مراقبي الأمم المتحدة ومتابعة وقف إطلاق النار "صرف الانتباه عن المشكلات الأساسية في سوريا".

وأضاف رودس أن المعضلة السورية "لا يمكن حلها بالمراقبين الدوليين ووقف إطلاق النار فقط، بل إن هناك حاجة إلى عملية سياسية تلبي مطالب الشعب السوري".

وذكر المسؤول الأميركي أن زعماء المجموعة - التي تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان وروسيا - ناقشوا مسألة نقل السلطة في سوريا. ووفق رودس فإن أوباما استشهد باليمن كمثال لكيفية رحيل رئيس عن السلطة سلميا، ولبدء في عملية ديمقراطية يرسل بموجبها بشار عن السلطة.

وكان أوباما قد أعلن في وقت سابق أن المجموعة - بما فيها روسيا القريبة من دمشق - قد اتفقت في وقت سابق على ضرورة تسريع العملية السياسية في سوريا.

وقال "أجرينا محادثات حول سوريا، ونحن جميعا نعتقد أن الحل السلمي والانتقال السياسي هو الأفضل، وجميعنا قلقون للغاية بشأن العنف الذي يجري في سوريا وخسارة الأرواح".

وأضاف "نحن ندعم خطة مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية كوفي أنان، وأعتقد أن هذا سينعكس في بياننا، ونتفق على أن خطة أنان يجب أن تطبق بشكل كامل، وأن العملية السياسية يجب أن تمضي قدما بسرعة أكبر من أجل حل المسألة".

وعلى الرغم من تصريح أوباما، فإن مسؤول روسي أعلن السبت أن ممثلي دول مجموعة الثماني، لم يتوصلوا بعد إلى موقف موحد بشأن الملف السوري.

وصرح المستشار في الكرملين ميخائيل مارغيلوف -على هامش اجتماعات قمة المجموعة- بأن موقف بلاده من الأزمة في سوريا لم يتغير، مشددا على أنه "لا يمكن تغيير النظام بالقوة".

وتتزامن هذه التصريحات مع زيارة مسؤولين أمميين رفيعي المستوى إلى سوريا للقاء مسؤوليها والاطلاع على عمل بعثة المراقبين. وفي دمشق قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لحفظ السلام هيرفي لادسوس -أمس السبت عقب اجتماعه مع أعضاء بعثة المراقبين الدوليين هناك- "اطلعت اليوم على آلية عمل البعثة بكافة أشكالها، والتقيت بشكل خاص المراقبين الذين يخضعون لتدريبات قبل نشرهم على الأرض".

وذكر لادسوس بـ"أهمية عمل البعثة التي تهدف بالأساس إلى المساعدة لإنقاذ الأرواح من خلال التأكيد على خفض مستوى العنف، وخلق ظروف مختلفة يمكن أن تقود إلى عملية سياسية تم البدء فيها من خلال مبادرة المبعوث الأممي كوفي أنان".

ووصل لادسوس دمشق مع جان ماري جيهينو نائب كوفي أنان في وقت متأخر من ليل الجمعة، كما وصلها الجمعة الجنرال السنغالي باباكار غي المستشار العسكري للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

ومن المنتظر أن يتوجه وسيط الأمم المتحدة والجامعة العربية كوفي أنان "قريبا" إلى سوريا، حسبما أعلنه المتحدث باسمه الجمعة أحمد فوزي.

ويشهد وقف إطلاق النار -الذي بدأ تطبيقه في 12 أبريل/نيسان بسوريا بموجب خطة أنان- خروقات يومية سببت حتى الآن مقتل ما يزيد على تسعمائة شخص منذ تطبيقه.

الشفقة لـ «الراي»: لا وجود لـ «الإخوان» في لبنان وما قاله الجعفري... كذب

الراي (19.5.2012)

نفى المراقب العام لحركة «الاحوان المسلمين» في سورية محمد رياض الشفقة ما ورد في رسالة المندوب السوري في الأمم المتحدة بشار الجعفري والتي أشار فيها إلى أن «بعض المناطق اللبنانية أصبحت حاضنة لعناصر إرهابيين من تنظيمي القاعدة والإخوان المسلمين ممن يعبثون بأمن سورية ومواطنيها، ويعملون على تقويض خطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة (كوفي أنان) ذات النقاط الست».

في حوار مع «الراي» قال ان «هذا النظام عوّدنا على الكذب ويريد أن يخوّف الغرب من وجود القاعدة بعد أن كان يرسل مجموعات من عناصر القاعدة الى العراق لتقوم بالتفجيرات، وهو يطبق السيناريو نفسه داخل سورية من أجل تعميم فرضيته التي تقول إن سقوط النظام السوري يعني سيطرة المتطرفين على سورية. فحركة الاخوان المسلمين في سورية ليس لها أي وجود داخل المناطق اللبنانية كما يدعي بشار الجعفري وكل ما قاله كذب وتلفيق».

وفي ما يتعلّق بالتقرير الذي أعده الجعفري وأشار فيه الى أن مقارا لجمعية خيرية في طرابلس تشرف عليها جماعات سلفية و«تيار المستقبل» تحوّلت إلى مراكز لإيواء عناصر من «حركة الاخوان» التي تقوم بعمليات في سورية، قال الشقفي: «الجمعيات التي أشار اليها الجعفري تقوم بخدمة اللاجئين السوريين بسبب تقصير الحكومة اللبنانية في احتواء ملف اللاجئين كما فعلت تركيا والاردن. كل ما قاله الجعفري حول قيام عناصر حركة الاخوان بعمليات داخل سورية انطلافاً من الأراضي اللبنانية لا أساس له من الصحة. النظام السوري بكل بساطة يحاول أن يصدر أزمته الى لبنان ويريد القول إن ما يجري في سورية سيؤثر على لبنان».

وعن صحة اعلان الجعفري وجود قائد «الجيش السوري الحر» العقيد رياض الأسعد في لبنان من أجل انشاء منطقة عازلة على الحدود اللبنانية السورية، اعتبر الشقفة أن «العقيد رياض الأسعد موجود في تركيا وأنا أجزم بذلك وقد أصدر الجيش السوري الحر بياناً نفى فيه ما تقدم به بشار الجعفري».

من ناحية أخرى، قال الشقفة رداً على سؤال عن ردود الفعل التي أثارها انتخاب برهان غليون رئيساً للمجلس الوطني، والحديث عن أن حركة «الاخوان» لم ترشح جورج صبرا لأنه مسيحي، «ان هذا النوع من الكلام لا اساس له. وأقول أنا اخواني ولدي علاقات متينة مع المسيحيين ومن بينهم رجال الدين، وحركة الاخوان المسلمين تتعامل مع كل الطوائف في سورية على أسس المواطنة وأكدنا ذلك أكثر من مرة كان آخرها الوثيقة الأخيرة التي أصدرناها. اما بالنسبة الى انتخاب الدكتور غليون رئيساً للمجلس الوطني فهذا الانتخاب عملية ديمقراطية، واناشد لجان التنسيق الالتزام بنتائج الانتخابات. حركة الاخوان ليس لديها أي تحفظ على جورج صبرا وبعد انتهاء ولاية الدكتور برهان غليون لن يكون لدينا أي مشكلة في انتخاب جورج صبرا رئيساً للمجلس ونحن في الأساس رحبنا بانضمام صبرا الى المجلس الوطني منذ البداية وندعمه».

وهل بدأت حركة «الاخوان» بالتنسيق مع رجال اعمال سوريين في الخارج من أجل تسليح المعارضة، ختم الشقفة حديثه بالقول: «الدفاع عن النفس حق مشروع أكدته الشرائع السماوية، ولا يمكن أن يستمر النظام في قتل الشعب السوري من دون أن يدافع الاخير عن نفسه، ونحن كما أكدنا أكثر من مرة طالبنا بتسليح الجيش السوري الحر وهذا الطلب لم يكن محصوراً بحركة الاخوان بل طالب به كل أعضاء المجلس الوطني السوري تقريباً».

رابطة الكتاب والصحفيين الكرد تناشد وقف تنفيذ حكم الاعدام بحق ناشط سياسي

بيان (19.5.2012)

تناشد رابطة الكتاب والصحفيين الكرد ومنظمة صحفيون بلا صحف الفرنسية العالم التدخل الفوري لوقف تنفيذ حكم الإعدام بحق الناشط الإعلامي المهندس (محمد عبد المولى الحريري) من مواليد ريف درعا 1975 مجاز في الهندسة من جامعة دمشق بجناية الخيانة العظمى والتعامل مع جهات أجنبية، محمد الحريري من أهم الناشطين الميدانيين في محافظة درعا من خلال تنظيمه للتظاهرات السلمية ومشاركته في تصوير التظاهرات والتواصل مع القنوات الإعلامية وكان الصحفي الحريري اعتقل مباشرة بعد انتهائه من تقديم مداخلة تلفزيونية مع قناة الجزيرة الإخبارية نقل خلالها الأوضاع الإنسانية والأمنية في محافظة درعا.

وتشيد المعلومات بأن الحريري تعرض منذ اللحظات الأولى لاعتقاله إلى تعذيب وحشي أدى إلى كسر ظهره كما تورد الأخبار أنه بحالة "شلل نصفي" ولا يتم تقديم المعونات الطبية اللازمة.

إننا في رابطة الكتاب والصحفيين الكرد ومنظمة صحفيون بلا صحف الفرنسية نناشد المنظمات المدنية والحقوقية والإعلامية وكل الجهات الإنسانية في العالم، من أجل التدخل السريع و وقف تنفيذ حكم الإعدام بحق الناشط محمد الحريري، حق تكفله كافة الشرائع والقوانين الدولية والعالمية. رابطة الكتاب والصحفيين الكرد في سوريا-دمشق

ردود على رسالة الجعفري إلى أنان: مقدمة لنقل التوتر السوري إلى لبنان

الحياة (19.5.2012)

أثارت الرسالة التي وجهها المندوب السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والتي اتهم فيها لبنان باحتضان «عناصر إرهابية من تنظيم القاعدة والإخوان المسلمين ممن يعثون بأمن سورية ويقوضون خطة بان»، مروحة واسعة من ردود الفعل اللبنانية المستنكرة على مختلف المستويات.

وكان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أكد ليل أول من أمس، أن الحكومة «تقوم بواجبها كاملاً في مكافحة عمليات الإرهاب من أي نوع كان، وفي مراقبة الحدود اللبنانية وضبط الوضع الأمني ومعالجة الثغرات الأمنية التي تحصل»، مذكراً بـ «التجاوزات التي تحصل أيضاً من الجانب السوري للحدود». واصفاً كلام الجعفري بأنه «تأجيج للخلافات في وقت نسعى عبر القنوات الدبلوماسية والأمنية إلى تخفيف الانقسام الحاصل ومعالجة الإشكالات التي تحصل بحدوء وروية وبما يحفظ حسن العلاقات بين البلدين والشعبين».

واعتر نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري أن «محاولات سورية لزعة استقرار لبنان واختلاق المبررات لتنفيذ أعمال عدوانية ضده باتت أكثر وضوحاً مع رسالة الجعفري». ولفت إلى أن «تقاطع الرسالة مع تصريحات أطراف في طرابلس تستنجد بالجيش السوري، ومواقف وزراء لبنانيين، يفضح النيات السورية».

وشدد على أن الرسالة «تستدعي موقفاً واضحاً وصريحاً وحازماً من رئيسي الجمهورية والحكومة، ومن الحكومة مجتمعة، إزاء هذا التصعيد السوري الخطير، لا سيما أن الادعاءات السورية تشكل تحدياً لتأكيدات الرئيسين بالذات في شأن عدم وجود تنظيم القاعدة في لبنان».

ورأى النائب بطرس حرب (من قوى 14 آذار) في تصريح، أنه «يبدو أن قراراً سورياً اتخذ بالتمويه على ما يجري في سورية ومحاولة حصر انتباه العالم في لبنان من خلال تحويله إلى مكب للصراع الحاصل في سورية وإيهام المجتمع الدولي بأن ثورة الشعب السوري في وجه النظام المستبد والظالم ليست إلا عمليات إرهابية تقوم بها جمعيات متطرفة عنفية».

وقال حرب: «من هذه الزاوية نفهم ما يجري في طرابلس والغيرة المفاجئة والمتناغمة لحلفاء سورية في لبنان في دعم هذه النظرية عبر تأكيد وجود تنظيم «القاعدة» في لبنان وعمليات الاغتيالات التي تخطط لها، علماً أن وزير الداخلية رد على تأكيد وزير الدفاع وجود هذه المنظمة في لبنان، بأن لا وجود أو تنظيم لهذه المنظمة في لبنان». وحيا رد ميقاتي متمنياً «ألا تكون هذه الصرخة يتيمة».

واعتر النائب مروان حمادة (14 آذار) أن «المؤامرة تكتمل الآن فصولاً ووجوهاً وبدأ السباق فعلياً بين المسعى اللبناني نحو التهدة وبين تعميم العنف الأسدي داخل سورية وخارجها وتحديداً في لبنان».

ولاحظ حمادة «كذباً وتلفيقاً في رسالة الجعفري يتزايد يوماً بعد آخر، فبعد التهويل بالاغتيالات التي ستصيب 8 آذار وشخصيات من 14 آذار جرى تنبيهها أي التهويل على الجميع ليجلسوا في بيوتهم ولا يتدخلوا في السياسة، جرى التهويل بارتفاع أحداث جديدة تعم كل لبنان وتحريك إعلامي معين حول المخيمات الفلسطينية التي لم تكن يوماً أهدأ مما هي عليه اليوم، وأيضاً التهويل بأن المدن اللبنانية سيعمها العنف الواحدة تلو الأخرى».

وتوقف عند «استغلال أحداث طرابلس»، لافتاً إلى «أن الشرارة الأولى صدرت عن جهاز أمني حليف للنظام الأسدي والقتال الأول في الشوارع وقع كما قال الرئيس سعد الحريري بين زمر وشلل مسلحة تحديداً من حزب الله». واستنكر «الصمت المريب للحكومة أمام شيء خطير وكأنها ضالعة في مؤامرة تشبه مؤامرة 1976».

ووصف عضو كتلة «المستقبل» النيابية جان أوغاسبيان موقف ميقاتي من رسالة الجعفري بأنه «موقف مسؤول، لكن عليه أن يكون أكثر تحديداً وأكثر جرأة». ورأى أن هناك «مسعى سورياً اليوم لتحريك آخر ورقة يملكها النظام السوري، وهي الساحة

اللبنانية، والأخطر أنّ وزيراً لبنانياً (غصن) يؤكد وجود «القاعدة» في لبنان، فيما وزير الداخلية مروان شربل ينفي وجودها، النظام السوري في مأزق، والسلاح يدخل إلى لبنان بكثرة وهناك تأجيج للصراع المذهبي».

واعتبر عضو الكتلة نفسها أحمد فتفت أن ما قاله الجعفري «مضحك ومبك وسخيف ومحاولة لزعج كل لبنان كخط خلفي للمعارك التي يخوضها الجيش السوري ضد شعبه وللتغطية على المذابح الكبيرة التي نشهدها».

وأكد أن الأخبار عن كل المناطق التي ذكرها «كالقلمون وعيون السمك ومنطقة السفيرة في الضنية كلها أخبار كاذبة، إذ لا توجد مراكز تدريب ولا أي وجود للقاعدة»، معتبراً أن الموضوع «يخرج الحكومة وتحديدًا الرئيس ميقاتي ووزارات الدفاع والداخلية والخارجية، وعلى هؤلاء أن يردوا على الجعفري».

واتهم «الميليشيا المتواجدة في جبل محسن بأنها قصفت طرابلس بوجود ضباط سوريين وبعض عناصر حزب الله». وقال: «مستعدون لأكثر من مساءلة محلية أو دولية، ونريد طرابلس مدينة خالية من السلاح».

واعتبر نائب «الجماعة الإسلامية» عماد الحوت «أن النظام السوري المأزوم والمدان من الرأي العام المحلي والدولي بسبب الجرائم التي يرتكبها بحق شعبه، يسعى لنقل الأزمة السورية إلى خارجها للتغطية على جرائمه وتصوير أنه مستهدف من خلايا إرهابية، محاولاً بذلك أخذ التفويض باستكمال مجازره تحت مبرر محاربة الإرهاب المزعوم».

ولفت بيان للجماعة المذكورة إلى أنّ «إيراد المؤسسات الخيرية والمشافي في الرسالة يهدف إلى تشويه صورة العمل الخيري، ومحاصرة النازحين وتحويل حياتهم إلى جحيم لقتلهم مرتين». وأثنت الجماعة على رد ميقاتي.

ونفت بلدية القلمون «جملة وتفصيلاً كلام الجعفري الذي يدعي فيه أنه يوجد في البلدة اللبنانية 50 عنصراً مسلحاً». وأوردت البلدية في بيان أنه «لا يوجد في البلدة أي عنصر مسلح لا من «القاعدة» ولا من سواها من التنظيمات الإرهابية لا ماضياً ولا حاضراً».

وأشارت إلى أن البلدة «تقوم بواجبها الإنساني تجاه النازحين من بلد شقيق والذي تكفله حقوق الأمم المتحدة بتقديم المساعدات الغذائية والطبية التي سبق لها وأن قامت بهذا العمل الإنساني عندما استقبلت واستضافت مئات العائلات التي نزحت من الجنوب اللبناني أثناء عدوان إسرائيل صيف 2006».

في المقابل، وصف عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النيابية علي المقداد ما جرى في طرابلس بأنه «خطير للغاية»، داعياً الجميع إلى «التحلي بالبصيرة والصبر وأن يتوجهوا جميعاً لمواجهة مخططات العدو التي تستهدف الجميع». ورأى أن ما يجري في سورية «مخطط لدول غربية وعربية يهدف لتدمير سورية الممانعة وتقسيمها إلى أربع دويلات»، مشيراً إلى «دور البعض في لبنان في هذا الأمر بجعل لبنان مقراً وممراً لتهريب الأسلحة إلى سورية بكميات كبيرة وبعضها أسلحة متطورة».

لقاء بين بان كي مون وفابوس يترکز على الوضع في سوريا

أ ف ب (19.5.2012)

أعلنت البعثة الفرنسية لدى الأمم المتحدة أنّ وزير الخارجية الفرنسي لوران فابوس التقى في نيويورك الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وبحث معه "الوضع الشديد الخطورة في سوريا وتداعياته المقلقة" على البلدان المجاورة.

وأضاف المصدر نفسه أنّ فابوس وبان كي مون تطرّقا أيضًا إلى الوضع السياسي والأمني في منطقة الساحل في أفريقيا والاستعدادات لقمة الأمم المتحدة "ريو+20" حول التنمية المستدامة التي ستعقد بين العشرين والثاني والعشرين من حزيران في ريو دي جانيرو.

ولفت البيان الفرنسي إلى أنّه "كان هناك تقارب كبير في وجهات النظر حول مجمل المواضيع التي تم التطرق إليها"، كما شدد فابوس "على تصميم فرنسا على دعم عمل الأمم المتحدة وأمينها العام".

من جهته، أعلن المتحدث باسم الأمم المتحدة مارتن نيسيركي ان فابوس وبان كي مون تطرّقا ايضا خلال لقائهما الى تداعيات الانقلاب في غينيا بيساو والوضع في مالي وعملية السلام في الشرق الاوسط.

يشار إلى أنّ هذا اللقاء يأتي بمناسبة الاعداد للقاء بين بان كي مون والرئيس الفرنسي الجديد فرنسوا هولاند الذي سيعقد على هامش اعمال قمة "حلف شمال الاطلسي" في شيكاغو الاحد والاثنين.

الحكومة الكندية تفرض عقوبات جديدة على نظام بشار

أ ف ب (19.5.2012)

أعلنت الحكومة الكندية الجمعة منع تجارة المواد الكيميائية مع سورية وكذلك فرض عقوبات مالية على ستة أشخاص وهيئات جديدة تابعة لنظام بشار أسد.

وقال وزير الخارجية جون بايرد إن "العنف الوحشي والمتواصل من قبل نظام بشار ضد الشعب السوري ارغم كندا على زيادة عزل هذا النظام وأتباعه".

وأضاف أن الحكومة الكندية تمنع "تصدير وبيع وتزويد وإرسال مواد كيميائية إلى سورية".

ويتعلق القرار بالاتجار بالمجوهرات والأحجار والمعادن الكريمة والساعات والسجائر والمشروبات الروحية والعطور والألبسة واللوازم التي لا تحمل علامات تجارية والفرو والمعدات الرياضية واليخوت الخاصة والمواد الغذائية الفاخرة والحواسيب وأجهزة التلفاز والمعدات الإلكترونية.

وأعلن بايرد أيضاً عن تجريد ودائع ومنع المبادلات الاقتصادية مع مجموعة التون وهي شركة لتصدير النفط ومع إدارة التبغ والتبناك السورية ومع هيئة الإذاعة والتلفزيون في سورية. كما فرضت كندا عقوبات شخصية على رئيس مجموعة التون، سليم التون ومساعدته يوسف كليزيه وحاكم البنك السوري المركزي أديب ميالة.

وأوضحت الحكومة الكندية أن 129 شخصا و44 هيئة قربية من نظام بشار استهدفت بالعقوبات الاقتصادية.

مقتل سوري بالرصاص خلال محاولته العبور من لبنان إلى سوريا

أ ف ب (19.5.2012)

قتل سوري وأصيب اثنان آخرون فيما كانوا يحاولون عبور الحدود اللبنانية في اتجاه الأراضي السورية، وفق ما أفادت السبت مصادر أمنية وطبية. وقالت هذه المصادر إن الأشخاص الثلاثة تعرضوا لاطلاق نار فيما كانوا يغادرون قرية المقييلة في شمال لبنان في اتجاه قرية المشاركة السورية. ونُقلت جثة الشهيد والجريحان إلى أحد المستشفيات في شمال لبنان. وأفاد شهود في الجانب اللبناني أنّ الجيش السوري عزز انتشاره على الحدود مع لبنان منذ الجمعة.

ديلي تليجراف: الأمم المتحدة تدعم بشار بإلقاء مسؤولية تفجيرات سوريا على القاعدة

اليوم (19.5.2012)

اعتبرت صحيفة الديلي تليجراف أن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون يدعم نظام الرئيس السوري بشار أسد في اتهامه القاعدة بالتفجيرات التي تشهدها سوريا.

واتخذ كي مون جانب النظام السوري، الجمعة، بإلقاء اللوم على تنظيم القاعدة في التفجير الذي أسفر عن مقتل 55 شخص بالعاصمة دمشق الأسبوع الماضي.

وتوقعت الصحيفة البريطانية أن يتم استغلال تقييم الأمين العام للأمم المتحدة من قبل النظام في دمشق، حيث يصر بشار على أن التمرد ضد حكمه بات يهين عليه مجموعات من المتطرفين الذين يرغبون في تحويل البلاد إلى إمارة إسلامية.

وفيما يزعم مسئولو المعارضة وعدد من المسؤولين المنشقين عن الجيش السوري أن النظام يقف وراء هذه التفجيرات التي يعتبرونها جزءاً من مؤامرة لتشويه الانتفاضة والمعارضة.

غير أن عدداً متزايداً من دبلوماسيين ومحللون غربيين يشيرون إلى أن متطرفين إسلاميين يتبعون أيديولوجية القاعدة يعملون على هامش الانتفاضة.

طهران تساعد سوريا على تخطي العقوبات

الشرق الأوسط (19.5.2012)

أكدت مصادر بريطانية، أمس، أن إيران تساعد سوريا على تحدي الحظر المفروض على نفطها، وتسخر ناقلة مملوكة لحكومتها تستخدم شركات متعددة لنقل النفط الخام من سوريا إلى أراضيها.

وذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية أن وثائق حصلت عليها تظهر أن ناقلة النفط الإيرانية، التي تديرها خطوط الشحن الدولية للجمهورية الإسلامية، أبحرت من سوريا إلى خليج عمان ومن ثم إلى إيران، وذلك باستخدام أعلام مختلفة وتغيير مالكيها، وقالت «فايننشال تايمز» إن إيران تساعد سوريا على تخطي الحظر المفروض على شراء النفط السوري، الأمر الذي من شأنه أن يقوض العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على نظام الرئيس السوري بشار الأسد بسبب قمعه الاحتجاجات الشعبية. وأفادت الصحيفة بأنها حصلت على وثائق تظهر أن طهران تستخدم ناقلة نفط إيرانية حكومية ترفع أعلام دول مختلفة وتغير أسماء ملاكها، وأضافت أن محللين قدروا أن اقتصاد سوريا، التي تواجه عقوبات فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية خلال العام الماضي، انكمش بنسبة تتراوح بين 2 و10 في المائة، فيما انخفضت قيمة ليرتها بنسبة الثلث.

وعلى الرغم من أن قوانين البحرية الدولية تشترط على السفن رفع علم الدولة المسجلة فيها، فإن السفن تستطيع دفع رسوم رمزية للتسجيل في دولة أخرى، مثل بوليفيا أو ليبيريا أو جزر مارشال، حيث تعتبر معايير التسجيل أقل صرامة. وقال هيو غريفيث، رئيس وحدة مكافحة الاتجار غير المشروع في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام: «إن أسطول ناقلات النفط الإيراني أصبح من الصعب تتبعه، وتقوم ناقلات النفط الإيرانية باستخدام أعلام دول لا تفرض قيوداً صارمة على التسجيل لمواصلة عملها لشحن النفط نيابة عن النظام السوري أو نقل النفط الإيراني». وأوضحت الصحيفة أن ناقلة النفط الإيرانية «إم تي تور» التي كانت ترفع علم مالطا غادرت ميناء بانباس السوري وعبرت قناة السويس ثم أغلقت نظام سيرها أثناء إبحارها عبر خليج عدن خلال الفترة ما بين التاسع والثاني عشر من الشهر الحالي. وأوضحت خريطة خط سير السفينة أنها استخدمت أعلام دول مختلفة من ميناء بانباس السوري وحتى وصولها إلى الموانئ الإيرانية، وأضافت أن الناقلة البحرية أعادت تشغيل النظام لدى وصولها خليج عدن في الـ13 من الشهر نفسه، ثم اتجهت إلى مضيق هرمز ورسد في جزيرة لاراك القريبة من ميناء بندر عباس الإيراني.

وأشارت الصحيفة إلى أن الدليل على التعاون بين البلدين يأتي بعد أن لاحظ خبراء في مجال صناعة النفط زيادة ملحوظة في استخدام ما يسمى بـ«الأعلام الملائمة» على ناقلات النفط الإيرانية المملوكة للدولة.

من جهته قال الأدميرال زويلو روكا كيكيكوناغا، مدير السجل البحري البوليفي لصحيفة «فايننشال تايمز»، إن دائرته «أجرت اتصالات مع بعض السلطات البحرية والكيانات المالية». وأعلن الناشط ريكن باتيل، من منظمة آفاز، أن البلدان التي توفر أعلام مصلحة مثل بوليفيا التي ليس لها منفذ على البحر، عليها أن تتوقف عن تأجير اسمها لمن يتهربون من الضوابط.

وقالت شركات محاماة متخصصة بقطاع الملاحة البحرية إن الثغرات الموجودة في لوائح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة تتيح للبلدان التي لا تشارك في العقوبات الدولية فرصاً تمكنها من مواصلة التعامل مع الدول المستهدفة بالعقوبات. ومن شأن الإجراء الإيراني مساعدة سوريا التي تواجه عقوبات فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول عربية منذ نحو عام. وتسببت الأوضاع المضطربة التي تمر بها سوريا، بالإضافة للعقوبات المفروضة عليها جراء قمع النظام الحاكم للمظاهرات الشعبية، في تضرر كبير للاقتصاد بشكل ملحوظ، حيث تشير التقديرات إلى انكماش الاقتصاد السوري بنسبة تتراوح بين 2 و10 في المائة، في حين انخفضت قيمة الليرة السورية بنحو الثلث على أقل تقدير.

روسيا: لا اتفاق حول سوريا خلال قمة مجموعة الثماني.. وموقفنا لم يتغير

أ ف ب (19.5.2012)

أعلن المستشار في الرئاسة الروسية ميخائيل مارغيلوف أن قادة دول مجموعة الثماني المجتمعين في كامب ديفيد "لم يتوصلوا بعد إلى موقف موحد بشأن الملف السوري"، وأضاف: "إن موقف روسيا من الأزمة في سوريا لم يتغير"، معتبراً أنه "لا يمكن تغيير النظام السوري بالقوة".

مارغيلوف، وفي تصريح صحافي أدلى به على هامش اجتماعات القمة، قال: "على السوريين أن يتمكّنوا من حل مشاكلهم بأنفسهم"، وسأل: "من سيتسلم السلطة في حال تنحّي النظام الحالي؟". لكن مارغيلوف وجّه انتقادات إلى نظام الرئيس السوري بشار الأسد، إذ اعتبر أن الانتخابات التشريعية التي جرت في السابع من أيار في سوريا "لا يبدو أنها أنهت" الأزمة السياسية في البلاد، والنظام في سوريا "لم يطرح بعد أفكاراً تُعتبر بالفعل جديدة". وخلص المسؤول الروسي إلى القول: "لا يمكن استخدام الفأس لحل الأزمة في سوريا، فلا بد من استخدام ملاقط صغيرة".